

Distr.: General
19 February 2019

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثامن والثلاثون

مراكش، المغرب ٢٠ - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

موعد انعقاد الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء

المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

ومكان انعقادها وموضوعها

موعد انعقاد الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومكان انعقادها وموضوعها

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - تتضمن هذه الوثيقة اقتراحات تقدمت بها الأمانة لكي تنظر فيها لجنة الخبراء. فقد تود اللجنة النظر في موعد انعقاد الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وموضوعها لعام ٢٠٢٠ وتزويد الأمانة بتوجيهات في هذا الصدد.

ثانياً - الموعد والمكان

٢ - تقترح الأمانة أن تُعقد الدورة الثالثة والخمسون لمؤتمر الوزراء في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٢٠. وقد يتغير مكان انعقاد المؤتمر إذا ما قرر المؤتمر خلال ذلك استجابة لعرض تقدمت به إحدى الدول الأعضاء لاستضافة الاجتماع، مع مراعاة أن تلك الدولة المضيفة ستغطي التكاليف الإضافية الفعلية المباشرة وغير المباشرة لعقده خارج مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثالثاً- الموضوع

٣- تقدم الأمانة العامة الموضوع التالي لكي تنظر فيها لجنة الخبراء: " مستقبل التصنيع والقدرة التنافسية لأفريقيا في العصر الرقمي".

ألف- معلومات أساسية

٤- لم يحرز أي بلد تقدماً دون العمل بالتصنيع في المقام الأول، فيما عدا استثناءات قليلة جداً. وقد برز التصنيع، على مدى العقود القليلة الماضية، باعتباره الهدف الأساسي لخطة التنمية في أفريقيا. واعتمدت خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٨، وهي تركز على التصنيع في أفريقيا، وتُعامل على أنها الإطار الرئيسي للتصنيع في القارة. وحدد الاتحاد الأفريقي التزام القارة بالتصنيع في خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، داعياً إلى تعزيز الحُطط القطاعية وخطط رفع الانتاجية، وكذلك سلاسل القيمة بالنسبة للسلع الأساسية.

٥- ومنذ عام ٢٠١٣، غدا التصنيع والتحول الهيكلي في صميم ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأهم موضوع للمنشور الرئيسي للجنة ألا وهو التقرير الاقتصادي عن أفريقيا. وقد دعت اللجنة للعمل بالتصنيع ودافعت عنه باعتباره أكثر المسارات الواعدة لكي تحقق البلدان الأفريقية التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي السريع والتنوع.

٦- ويأتي تركيز القارة على التصنيع نظراً للفوائد البيئية التي ستجنيها من العمل به. حيث يمكن للسلع المصنعة أن توفر وعاءاً ضريبياً أكثر استدامة، لأنها أقل عُرضة لتقلبات الأسعار العالمية بكثير من السلع الاستخراجية. وفي الوقت ذاته، تُنتجها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الغالب، حيث تشكل حوالي ٨٠ في المائة من مجموع الشركات في أفريقيا، وبالتالي فهي ضرورية لدعم الإدماج والحد من الفقر. وتتسم عمليات التصنيع التقليدية أيضاً بأنها كثيفة العمالة وبالغة الأهمية في إيجاد فرص العمل اللائق لسكان أفريقيا من الشباب المتزايد، وهو ما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا، القارة التي تضم أكبر عدد من الشباب في العالم. وتبرز تقارير اللجنة المواضيعية عن التصنيع أيضاً أن قطاع الصناعة التحويلية يحظى بأهمية بالغة في تمكين البلدان من تعزيز قدرتها الإنتاجية بالنظر لما يتيح من تسريع لمعدلات الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التصنيع يضطلع بدور في نشر التقدم التكنولوجي لدى القطاعات الأخرى، مثل الزراعة، التي يعمل فيها حوالي نصف القوة العاملة في أفريقيا.

باء- إعادة تموضع أفريقيا في العصر الرقمي

٧- ستجري عملية التصنيع في أفريقيا في بيئة عالمية مختلفة اختلافاً كبيراً عن تلك التي كانت قائمة وقت اعتماد خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا. فالثورة الصناعية الرابعة تشهد تطوراً سريعاً وتجري تحويلاً على المسارات التقليدية للتصنيع التي كانت تعتمد على كثافة العمالة. ومن غير المرجح أن يقوم المسار الصناعي في أفريقيا، إذا ما استمر على ذات

النهج، بدعم التحول في أفريقيا في ظل الظروف القائمة اليوم. ويبقى السؤال الأساسي المطروح حالياً هو ما إذا ستمكن البلدان الأفريقية من اتباع النماذج الإنمائية نفسها التي نجحت في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، وهي النماذج التي تستند إلى التصنيع السريع والمطرد. ويرى البعض أن التشغيل الآلي، بالاقتران مع النمو السريع في قطاع الخدمات - الذي يهيمن على الهياكل الاقتصادية للعديد من البلدان في أفريقيا - سيجعل المسار التقليدي إلى التصنيع والتنمية غير قابل للاستمرار.

٨- وفي الوقت نفسه، ففي حين يتزايد الاقتصاد الرقمي بشكل محسوس في جميع أنحاء القارة، هناك فجوة رقمية كبيرة بين البلدان الأفريقية وبقية العالم. وللحد من الفقر والحقا بركب البلدان الأخرى، ينبغي لواضعي السياسات، ورجال الأعمال في أفريقيا التكيف مع المناخ الرقمي الجديد والابتكار في ظله. وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية الرابعة تطرح تحديات بالنسبة للبلدان الأفريقية، فإنها تتيح أيضاً فرصة لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق القفزة الصناعية، لا يمكن تفويتها.

جيم- الحاجة إلى إجراءات على صعيد السياسة العامة

٩- يُحدث الاقتصاد الرقمي تحويلاً في سلاسل القيمة وتنمية المهارات والإنتاج والتجارة على الصعيد العالمي. ورغم أن الثورة الصناعية الرابعة قد لا تتحقق في القريب العاجل بالنسبة لأفريقيا، فستكون لهذه التغييرات آثار كبيرة على القدرة التنافسية وجهود التصنيع في أفريقيا. فقد أثبت قطاع الخدمات في بعض البلدان الأفريقية بالفعل قدرته السريعة على استيعاب التكنولوجيات الجديدة والمتطورة. والسؤال المطروح هو كيف يمكن لواضعي السياسات الأفريقية اتخاذ الموضوع المناسب لإجراء تقييم فعال لكل من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي والتحديات التي يطرحها لتمكين البلدان الأفريقية من الازدهار في العصر الرقمي.

١٠- ويتيح إحراز التقدم في التكنولوجيا الرقمية الأساليب التي تمكن البلدان الأفريقية من تحقيق القفزات في الصناعات التقليدية مثل الصناعة التحويلية، وينطبق الأمر كذلك على أيضاً القطاعات والأنشطة الأخرى التي لا غنى عنها للتنمية الصناعية مثل اللوجستيات والزراعة والاتصالات والخدمات والنمو الأخضر والمدن الذكية. بيد أنه بدون القيام بالاستثمارات وبناء القدرات في هذه التكنولوجيات الجديدة، فإن العديد من البلدان في أفريقيا بدلاً من ذلك قد تتخلف كثيراً عن الريادة في مجال التكنولوجيا. فعلى غرار الثورات الصناعية السابقة، فإنه ينبغي الاستجابة للثورة الرابعة باتباع سياسات جديدة. وستحتاج كل من الاستراتيجيات الوطنية والقارية في مجال التنمية الصناعية إلى التكيف مع الواقع الرقمي الجديد بغية وضع البلدان الأفريقية على سكة الابتكار والحقا بالعصر الرقمي على نحو يتسق مع مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب. وسيحتاج وضع البلدان في تلك السكة إلى اتباع استراتيجيات تصنيع رقمية شاملة، والاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية والمهارات، والأخذ بمبادرات الابتكار ونقل التكنولوجيا، والعمل بالأطر التنظيمية الملائمة للاقتصاد الرقمي.

دال- التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي

١١- تعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية منبرا للحكومات الأفريقية لوضع ترتيبات مؤسسية للتعاون بشأن الاقتصاد الرقمي، وتنص أحكامها على دعم القدرات الرقمية والتصنيع وربط الشركات الأفريقية. وفي هذا السياق، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي على تعزيز وضع معيار تقني أفريقي لمنصات تحديد الهوية الرقمية لكي يتسنى لمختلف البلدان والأقاليم الأفريقية جني ثمار الاقتصاد الرقمي. وهذا ما سيتيح ممر عبور للعمل على قضايا الرقمنة على الصعيد القاري.

١٢- ويقدم إطار الهوية الرقمية والاقتصاد الرقمي الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأقرته اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتجارة والصناعة والمعادن، مبررات قوية ليكون مستقبل التصنيع في العصر الرقمي موضوع الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وسيساعد التركيز على هذا الموضوع على شحذ الوعي بين وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط الأفريقي، بشأن ضرورة كفاءة إدماج الاستراتيجيات الرقمية في أطر السياسات والتخطيط من أجل التصنيع.

هاء - مواضيع الدورات السابقة

١٣- ترد في المرفق بهذه الوثيقة قائمة مرجعية ببعض مواضيع الدورات السابقة لمؤتمر الوزراء.

مواضيع الدورات السابقة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة	الاجتماعات السنوية المشتركة للجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي	السنة	الموضوع
الثانية والخمسون	-----	٢٠١٩	السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي
الحادية والخمسون	-----	٢٠١٨	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والحيز المالي من أجل إيجاد الوظائف والتنويع الاقتصادي
الخمسون	العاشرة	٢٠١٧	النمو وعدم المساواة والبطالة
التاسعة والأربعون	التاسعة	٢٠١٦	نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة
الثامنة والأربعون	الثامنة	٢٠١٥	تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية
السابعة والأربعون	السابعة	٢٠١٤	التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا
السادسة والأربعون	السادسة	٢٠١٣	التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة
الخامسة والأربعون	الخامسة	٢٠١٢	تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي
الرابعة والأربعون	الرابعة	٢٠١١	تسيير التنمية في أفريقيا
الثالثة والأربعون	الثالثة	٢٠١٠	تعزيز نمو مستدام وبمعدلات عالية من أجل خفض البطالة في أفريقيا
الثانية والأربعون	الثانية	٢٠٠٩	زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية
الحادية والأربعون	الأولى	٢٠٠٨	التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين
الأربعون	-----	٢٠٠٧	تسريع النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: التحديات الناشئة واستشراف المستقبل
التاسعة والثلاثون	-----	٢٠٠٦	معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا
الثامنة والثلاثون	-----	٢٠٠٥	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
السابعة والثلاثون	-----	٢٠٠٤	إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
السادسة والثلاثون	-----	٢٠٠٣	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الخامسة والثلاثون	-----	٢٠٠٢	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الرابعة والثلاثون	-----	٢٠٠١	تنفيذ شراكة الألفية من أجل برنامج الانتعاش الأفريقي: اتفاق انتعاش أفريقيا
الثالثة والثلاثون	-----	٢٠٠٠	تحديات تمويل التنمية في أفريقيا